14 نائباً اقروا في عريضة أنهم وافقوا على التمديد تحت التهديد وطلبوا من بري اعتبار مقام الرئاسة شاغراً وانتخاب بديل

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

أنجزت قوى 14 آذار العريضة التي وقعها 14 نائباً حالياً وسابقاً وأقروا فيها أنهم تعرضوا لضغوط سورية من اجل الموافقة على التمديد للرئيس اميل لحود 3 سنوات جديدة. وبعد هذه التواقيع ينخفض عدد النواب الموافقين على التعديل الدستوري من 96 نائباً الى 82 نائباً أي الى أقل من العدد الذي يستوجبه التعديل الدستوري وهو 86 نائباً ما يعني بحسب موقعي العريضة اعتبار التمديد لاغياً.

وجاء في نص العريضة التي قدمها عضوا «كتلة المستقبل» النائبة غنوة جلول والنائب سيرج طور سركيسيان وحملت تواقيع كل من النواب: بهية الحريري، ميشال فرعون، وليد عيدو، فريد مكاري، غنوة جلول، جان اوغاسابيان، نبيل دو فريج، محمد قباني، نقولا فتوش، يغيا جرجيان، سرج طورسركيسيان، عاطف مجدلاني، اكوب قصارجيان والنائب السابق محمد علي الميس الآتي: «دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، يتشرف النواب الحاليون والسابقون الموقعون ادناه بابلاغكم ما يأتي: لما كنا قد تعرضنا لضغوط وتهديدات من قبل الاجهزة الامنية السورية واللبنانية لارغامنا على التصديق على مشروع قانون تمديد ولاية رئيس الجمهورية اميل لحود، ولما كان تصويتنا مشوباً بعيب اساسي في الرضى والارادة ما يعرضه للبطلان، وما يعرض عملية التصويت على مشروع قانون تعديل الدستوري وتمديد ولاية رئيس الجمهورية للابطال الكامل، لذلك، جئنا بكتابنا هذا نبلغكم رسميا اننا كنا ضد مشروع قانون تمديد ولاية رئيس الجمهورية اميل لحود الذي أقره المجلس بتاريخ 2004/9/3، واننا تعرضنا لضغوط وتهديدات فاقت قدرتنا على التحمل دفعتنا الى الموافقة عليه مرغمين، وهو ما يجعل تصويتنا باطلا ولاغيا، وكأنه لم يكن وهو ما يسقط القانون رقم 2004/585 الصادر في 2004/9/4 لعدم توافر اكثرية الثلثين المفروضة دستوريا، طالبين من دولتكم اخذ موقفنا هذا بالاعتبار واتخاذ التدابير الدستورية الضرورية لمعالجة النتائج الباطلة الناتجة عنه». بدوره، رفع النائب روبير غانم كتاباً الى الرئيس بري أكد فيه «أن رئيس الجمهورية اصبح عاجزاً منذ التمديد له عن ممارسة مهامه الدستورية ودوره الوطني بسبب فقدانه لمقومات شرعيته الداخلية بالاضافة الى فقدانه الشرعية الدولية وهو يؤثر سلباً على الوحدة الوطنية والعيش المشترك وهما اساس الصيغة اللبنانية فضلاً عما شاب عملية التمديد تلك، وبالتالي يعتبر مقام الرئاسة شاغراً وفي فراغ مما يقتضي اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لاحكام الدستور».

ورد نائب رئيس مجلس النواب السابق النائب ميشال المر على العريضتين بقوله «ان التذرع بالضغط على النواب من اجل التمديد للرئيس، هذا كله كلام جيد، لكن انا اعرف انه خلال خمسة عشر عاماً تقريباً كل ما تم كان بالتدخل ولا أسميه بالضغط، هم يقولون انه تم الضغط علينا، انا اقول بالعكس ان النواب كانوا يذهبون الى السوريين من اجل تبييض وجوههم ويؤكدون لهم انهم يسيرون كما يريد السوريون، اذن اي شيء حصل في لبنان، حصل بعلمهم وتدخلهم، ان لجهة تأليف الحكومات ام الانتخابات منذ عام 1990 حتى اليوم، حتى انتخابات الرئاسة منذ ما قبل 1982 حتى اليوم مروراً بانتخاب الرئيس الياس الهراوي والتمديد له وانتخاب الرئيس لحود والتمديد له، لقد عايشت كل هذه المراحل، فهل كل ما حصل يعني أنه باطل دستورياً منذ 1995 حتى اليوم؟». واضاف «استغرب هذه النظريات القانونية، وعلى كل من يعطي نظرية قانونية يجب ان يكون هناك مرجعية قانونية وهو المجلس الدستوري، اين هو المجلس الدستوري، في هذا الجو الذي يعيشه البلد، لا يوجد الا الحوار والتوافق لحل هذه المشكلة».

وتابع المر «هم يعتبرون انه بالعرائض والصراخ عبر الاعلام يؤثرون على الرئيس لحود، لكن الرئيس لحود اعصابه باردة ويقول انه باق حتى آخر يوم».

من جهته، رأى مسؤول العلاقات الاعلامية في حزب الله محمد عفيف «ان اسقاط الرئيس لحود دونه صعوبات كبيرة واقعية ودستورية»، وأكد «ان اسقاط الرئيس في الشارع قد انتهى بعد موقف الاطراف الاساسية على الساحة المسيحية» ويقصد العماد ميشال عون الذي حذّر من الشارع. واضاف عفيف «كان البعض يحضر المسرح لاسقاط رئيس الجمهورية، مراهناً على تحييد الجيش وعلى الاكثرية الاعلامية وعلى ضغط الشارع، ولكن تبين لقوى الرابع عشر من آذار ان الجيش لن يكون مطية يستخدم ضد موقع الرئاسة، وان الآلية الدستورية شديدة التعقيد».

في غضون ذلك. واصل السفير الاميركي في لبنان جولاته على القيادات المحلية وزار النائب ميشال المر ونائب رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية»، النائب جورج عدوان الذي دعا الى «معالجة الامور في جو من الحكمة والهدوء والانضباط، فليس هناك من نزول الى الشارع وتكسير، لكل انسان الحق بالتظاهر ضمن القوانين».

وعن موقف البعض من تأييد حل في رئاسة الجمهورية اذا كان العماد عون سيتسلم الرئاسة، أجاب: «أعتقد أن علينا وضع مبدأين واضحين، الاول أن الوضع لا يمكنه أن يستمر على ما هو عليه ويجب أن يحصل التغيير بأقصى سرعة ممكنة، والمبدأ الثاني أن كل شيء مفتوح للبحث ولا شروط مسبقة، هذا الموضوع يعني الكل وعندما أقول ذلك يعني طبعاً العماد ميشال عون الذي لديه موقعه وشعبيته وصورته عند اللبنانيين، واضيف نحن نسعى لعدم حصول فراغ وللتوصل الى تفاهم واختيار للرئيس قبل الانتقال من مرحلة الرئيس لحود الى رئيس آخر».

وزير القوات يقاطع وآخرون لا يريدون مقاطعة السنيورة ولحود قد يحضر مجلس الوزراء رغم رفض انعقاده في بعبدا

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

ينعقد مجلس الوزراء اليوم الخميس في مقره المؤقت في المتحف بعد رفض وزراء قوى 14 آذار حضور الجلسات في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية اميل لحود، ولكن المعلومات تفيد عن احتمال حضور الرئيس لحود هذه الجلسة، وهذا الحضور هو حق دستوري له يكفله الدستور الذي ينص على أنه اذا حضر رئيس الجمهورية فهو يترأس الجلسة من دون أن يكون له حق التصويت.

وازاء هذا الواقع طرح سؤال عما سيكون عليه موقف وزراء 14 آذار من حضور لحود؟ هل يكمّلون بالجلسة أم ينسحبوا منها؟

وافادت أوساط مطلعة لـ «القدس العربي» أن قرار مقاطعة وزراء قوى 14 آذار ما زال بحاجة الى مزيد من التشاور ولم يتبلور بعد، خصوصاً أن البعض لا يريد أن تتحول مقاطعة رئيس الجمهورية الى مقاطعة لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة.

وقد اقترح بعض الوزراء امس على الرئيس السنيورة أن يعقد الجلسة في السراي الحكومي بدل المقر الموقت للحؤول دون حضور لحود، لكن آخرين نبّهوا من مخاطر مثل هذه الخطوة.

والاكيد أن ممثل «القوات اللبنانية» في الحكومة الوزير جو سركيس سيقاطع الجلسة اليوم، وهو أجرى امس مشاورات مع الرئيس الاعلى لحزب الكتائب اللبنانية الرئيس امين الجميل لتنسيق الموقف المشترك.

غير أن ممثل الكتائب في الحكومة الوزير بيار الجميّل لم يحسم بعد قراره بالمقاطعة وهو سيتشاور في هذا الامر مع الرئيس السنيورة، ما يعني ان المقاطعة ستقتصر على الوزير القواتي في انتظار مزيد من التشاور مع الاطراف الاخرى التي تشكل الاكثرية في مجلس الوزراء بهدف اتخاذ موقف مشترك.

وعلم أن قرار المقاطعة القواتية للجلسات جاء متسرعاً ولم يسبقه تشاور في شأنه مع الحلفاء الآخرين ولاسيما في «تيار المستقبل».

نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي ورئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري يستعرضان حرس الشرف في دمشق امس (رويترز)

سورية وإيران ترفضان «سياسة الوصاية الخارجية» وتؤكدان دعمهما للاستقرار في المنطقة

■ دمشق ـ يو بي اي ـ اف ب: أكدت سورية وإيران دعمهما للاستقرار في المنطقة ورفضهما «سياسة الوصاية الخارجية»، ودعتا إلى تغليب لغة المنطق والحوار لحل مشكلات المنطقة.

ونقلت وكالة الأنباء السورية سانا عن رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري قوله امس الاربعاء خلال افتتاح اللجنة العليا المشتركة السورية الإيرانية التي يرأسها برويز داوودي نائب الرئيس الإيراني أن «تطور العلاقات مع إيران ناجم عن إدراك قيادتي البلدين لطبيعة التحديات والمخاطر التي تستهدف المنطقة بما يفرض استمرار التشاور والتنسيق للحفاظ على استقرار المنطقة». وشدد العطري على «ضرورة التعاون الدولي لاستئصال مظاهر العنف والتوتر ومعالجة مختلف القضايا الاقليمية والدولية عبر تعزيز أسس الحوار العقلاني والموضوعي بعيدا عن منطق القوة والغطرسة والتدخل المباشر وغير المباشر في شؤون الدول كافة».

وجدد تأكيد بلاده على «رفض سياسة التدخل والوصاية الخارجية» داعيا إلى «تغليب لغة الحق والمنطق في مجال تسوية قضايا المنطقة وتحقيق السلام العادل والشامل استنادا إلى الشرعية الدولية بما يضمن عودة الجولان وتحرير ما تبقى من جنوب لبنان وضمان الحقوق المشروعة للفلسطينيين في العودة واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

كما جدد «دعم سورية للعملية السياسية في العراق ومنع التدخل في شؤونه والحفاظ على وحدته أرضا وشعبا» مكررا دعم بلاده «لإيران في الحصول على الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية». من جهته أكد الداوودي أن «العلاقات بين البلدين عميقة وراسخة»، مشيرا إلى «موقف إيران الداعم لاستقرار المنطقة ورفض التدخلات الخارجية في شؤونها» ومعربا عن مساندة بلاده لـ «مواقف سورية المبدئية في مواجهة الضغوط والتحديات». وكان نائب الرئيس الايراني وصل امس الاربعاء الى دمشق حيث ترأس مع رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري اجتماعا للجنة العليا السورية الايرانية حول التعاون الاقتصادي.

وقالت الوكالة ان المسؤولين السوري والايراني بحثا في «وسائل تطوير التعاون الاقتصادي والمستجدات في المنطقة».

ويعود التحالف بين سورية وايران الى حرب الخليج الاولى (1980ـ1988)، والدولتان مستهدفتان حاليا من الدول الغربية لا سيما الولايات المتحدة التي تتهمهما بدعم مجموعات ارهابية.

مقتدى الصدر يختصر زيارته للبنان بسبب «اضطرابات» في بغداد

■ بيروت ـ اف ب: افاد مصدر رسمي لبناني ان الزعيم الشيعي العراقي المتشدد مقتدى الصدر الذي وصل الثلاثاء الى بيروت عاد امس الاربعاء الى بغداد بسبب «اضطرابات» في بلاده.

وقال المصدر ان الصدر الذي كان من المقرر ان يلتقي الرئيس اللبناني اميل لحود قبل ظهر امس، الغى اللقاء وكل اللقاءات الاخرى المقررة مع زعماء روحيين وسياسيين.

واوضح الصدر بحسب المصدر ان عليه العودة الى بلاده بسبب «اضطرابات جديدة اندلعت في مناطق نفوذه في العراق».

وانفجرت عبوتان صباح امس الاربعاء في ضريح الامامين الشيعيين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء شمال بغداد واعلن على اثر الاعتداء الحداد سبعة ايام في العراق.

واعلن الصدر عند وصوله الثلاثاء الى لبنان انه يعتزم القيام بوساطة لتصحيح العلاقات بين بيروت ودمشق، موضحا ان هذه المبادرة لقيت تجاوبا في سورية.

وزار الصدر في اطار جولة على الشرق الاوسط بدأها في كانون الثاني (يناير) كلا من السعودية وايران وسورية والاردن.

وكان التيار الصدري قاوم الامريكيين عام 2004 قبل المشاركة في الانتخابات التشريعية في 15 كانون الاول (ديسمبر) 2005 في اطار الائتلاف العراقي الموحد، اللائحة الشيعية المحافظة التي فازت في الانتخابات.

الاتحاد الاوروبي سيفرض عقوبات على المشتبه بهم في اغتيال الحريري

■ بروكسل ـ اف ب: قرر الاتحاد الاوروبي فرض عقوبات ولا سيما مالية على الاشخاص الذين ستعتبرهم الامم المتحدة مشتبها بهم في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

وصادق وزراء العدل في دول الاتحاد الاوروبي الـ25 الثلاثاء على قرار ينص على حظر منح تأشيرات دخول وتجميد ارصدة بحق الاشخاص الذين «يشتبه بضلوعهم في التخطيط والتمويل والتنظيم والتنفيذ للاعتداء بالقنبلة الذي ادى الى مقتل 23 شخصا بينهم رفيق الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005».

ولا يتضمن هذا القرار الذي كان البرلمان الاوروبي صادق عليه في كانون الثاني (يناير) اي اسم في الوقت الحاضر، على ان تضاف الاسماء تلقائيا حين تحدد الامم المتحدة التي شكلت لجنة تحقيق في جريمة الاغتيال، المسؤولين عن العملية.

واصدرت الدول الـ25 هذا القرار بناء على قرار الامم المتحدة رقم 1636 الصادر في 31 تشرين الاول (اكتوبر) 2005 والذي نص على فرض عقوبات فردية على كل من تشتبه لجنة التحقيق او الحكومة اللبنانية بضلوعهم في عملية الاغتيال، من ضمنها «حظر الدخول او المرور عبر اراضي جميع الدول وتجميد اموالهم».

كما يلزم هذا القرار سورية بتوقيف «اي مسؤول او مواطن عادي سوري تشتبه لجنة التحقيق بضلوعه (في الاغتيال) وجعله متاحا بالكامل للجنة».

وخلصت لجنة التحقيق في تقريرها المرحلة الى وجود «ادلة متقاطعة» عن تورط اجهزة الامن السورية واللبنانية في اغتيال الحريري واكدت ان دمشق لم تتعاون بشكل كاف في تحقيقاتها.

عمرو موسى يريد منطقة شرق اوسط خالية من السلاح النووي سواء في ايران او اسرائيل

■ بروكسل ـ اف ب: دعا الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى امس الاربعاء في بروكسل الى اخلاء منطقة الشرق الاوسط تماما من السلاح النووي بما يشمل ايران وكذلك اسرائيل.

وقال موسى امام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوروبي «ليس من الطبيعي ان يمتلك بلد السلاح النووي ويحرم آخر من ذلك»، في اشارة الى اسرائيل وايران.

واضاف «نريد شرق اوسط خاليا تماما من الاسلحة النووية، من كل اسلحة الدمار الشامل، سواء في هذا البلد او ذاك، في ايران او اسرائيل».

وتابع «كل الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي (بما فيها ايران) لديها الحق المطلق في تطوير الطاقة النووية السلمية. اما بالنسبة للجانب العسكري، علينا ان نوقف اي بلد عن ذلك، وليس ايران فحسب»، قبل ان يحذر من «سباق الى التسلح».

واعتبر موسى انه «بدون ذلك، سيتحول البحر المتوسط الى بحر تنشأ حوله قوى عدة تمتلك السلاح الذري وسيشكل ذلك تهديدا خطيرا للامن الاوروبي».

ويخشى الغربيون من ان تقوم ايران بتطوير برنامج عسكري تحت غطاء برنامجها النووي السلمي ويضغطون على طهران للعدول عن نشاطات تخصيب اليورانيوم.

وردا على سؤال بشأن الرسوم المسيئة للنبي محمد والتي اثارت تظاهرات عنيفة في العالم الاسلامي، قال موسى انه يفترض «عدم المساس بالرموز الدينية».

ودعا موسى الى «تجاوز الازمة الحالية» عن طريق «حوار الحضارات»، مؤكدا انه لا يؤيد العنف.

وقال موسى «نرفض كل اشكال العنف واعمال العنف الاخيرة، والتي لسنا في حاجة اليها.

لكننا لم نكن بحاجة الى العمل الاول، لم نكن بحاجة الى هذه الرسوم التي تسيء الى الاسلام وتهين قيمه».

نداء استغاثة للعالم العربي والاسلامي لإنقاذ القدس والأقصى

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

وجه رئيس الحركة الإسلامية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الشيخ رائد صلاح، نداءاً عالمياً عربياً وإسلامياً، للعمل على إنقاذ مدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك من مؤسسات صهيونية عالمية تعمل على الاستيلاء على بيوت القدس وأسواقها، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات تجند ملايين الدولارات لتنفيذ مخططات تستهدف مدينة القدس وتعرض المسجد الأقصى للخنق والحصار.

ودعا الشيخ صلاح العالم العربي والإسلامي إلى التواصل وتقديم الدعم لحماية القدس والمسجد الأقصى الشريف.

وجاء ذلك عبر رسالة وجهها صلاح امس إلى عشرات المؤسسات في العالمين العربي والإسلامي تحت عنوان «قبل أن تضيع القدس»، دعا فيها لتقديم الدعم المعنوي والمالي لصندوق الإسراء للإغاثة من أجل القيام بالواجب تجاه القدس والمسجد الأقصى.

ولفت الشيخ صلاح إلى قيام مؤسسات صهيونية بوضع يدها واستيلائها على بيوت القدس وأسواقها وتجنيد ملايين الدولارات من أجل هذا الهدف وقال «إننا نرفع إليكم هذه الرسالة، ونحن نرى بأم أعيننا كيف تضيع القدس الشريف يوماً بعد يوم».

وأضاف: نعم هذه هي الحقيقة المرة التي تدمي قلب كل مسلم وعربي غيور، لافتاً إلى أنه في كل أسبوع إن لم يكن في كل يوم، باتت مؤسسات صهيونية عالمية تُجند مئات ملايين الدولارات لتضع يدها بأساليب قرصنة لئيمة على أحد بيوت القدس الشريف، وخاصة في القدس القديمة التي تحيط بالمسجد الأقصى المبارك، كما باتت هذه المؤسسات، تضع يدها بأساليب خداع ملتوية على أسواق القدس، وعلى دكاكينها وأرضها، وأن الخشية اليوم هي بأن تبتلع هذه المؤسسات كل هذه العقارات والأرض وبذلك يتم خنق المسجد الأقصى المبارك من كل الجهات، ومن ثم تتم مصادرة حقنا الديني والتاريخي والحضاري، ثم مصادرة وجودنا في القدس الشريف.

ودعا الشيخ صلاح في رسالته إلى تأسيس صندوق مالي لإنقاذ عقارات القدس وقال «نبعث إليكم هذا النداء ولتعتبروه نداء استغاثة باسم القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، ونضع هذا النداء أمانة في أعناق الجميع، ونطمع في إنشاء صندوق مالي تساهم فيه سنوياً كل المؤسسات الخيّرة، وكل الأشخاص الخيّرين من أمتنا الإسلامية وعالمنا العربي، يُخصص لإنقاذ عقارات القدس وأرضها قبل أن تضيع».

بعد زيارة مفاجئة استمرت ساعات

وزير الخارجية القطري غادر لبنان بعد محادثات تناولت «تهدئة الوضع» مع سورية

■ بيروت ـ اف ب: غادر وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني امس الاربعاء بيروت بعد زيارة مفاجئة استمرت ساعات بحث خلالها مع المسؤولين اللبنانيين سبل «تهدئة الوضع» بين لبنان وسورية.

وشدد الوزير القطري الذي زار دمشق حيث التقى الرئيس السوري بشار الاسد على ان بلاده لا تقوم بوساطة بين البلدين بل تنقل وجهات نظر.

وصرح لوكالة فرانس برس بعد محادثات مع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة «نحن لا نقوم بوساطة معينة واضحة ولكن نقوم بنقل الآراء ومحاولة تهدئة الوضع بين الشقيقين، لأن المهم هو استقرار وهدوء العلاقات بين لبنان وسورية».

وسئل عن نتائج زيارته فأجاب «لمسنا مشاعر طيبة من الجهتين، ولكن الموضوع يحتاج إلى مزيد من المتابعة والدراسة وكما ذكرت، لا نقوم بواسطة ولكن نستشف الوضع ونقوم بإبداء بعض الآراء». واضاف الوزير القطري ان «اي دعم للمبادرة المصرية ـ السعودية من قبلنا سنقوم به، لأن الهدف هو التوصل إلى تهدئة الوضع، بل إننا ندعم أي وساطة عربية في هذا المجال».

وتابع «نعتبر في قطر أن لبنان اثناء وجود المرحوم الشهيد رفيق الحريري، حصل على مكتسبات كثيرة في العمران والسياحة ويجب الحفاظ على لبنان وتماسك كل اللبنانيين حول قياداتهم وحول مصلحة لبنان بشكل عام».

ورفض التعليق على قضية اقالة الرئيس اميل لحود التي تطالب بها الغالبية النيابية برئاسة سعد الحريري نجل رئيس الوزراء السابق الذي اغتيل العام الفائت في بيروت واتهمت الاجهزة الامنية السورية بالضلوع في الجريمة التي اودت به.

وقال «موضوع اسقاط رئيس الجمهورية شأن لبناني لا أستطيع أن أناقشه، ولكن كل ما نأمل به أن يكون هناك هدوء وتحكيم للعقل في كل المجالات، سواء في لبنان أو في سورية».

وكان الشيخ حمد التقى الرئيس لحود ورئيس البرلمان نبيه بري.

وقال اثر محادثاته مع لحود ان «هذه الزيارة تندرج في اطار استكشاف ما يمكن عمله في تهدئة الاوضاع العربية خاصة بين سورية ولبنان».

وغادر الوزير القطري لبنان الى فرنسا وفق مصادر الوفد المرافق له. وكان الوزير القطري التقى في دمشق الرئيس السوري بشار الاسد واجرى معه محادثات تناولت «العلاقات بين البلدين الشقيقين ومستجدات الاوضاع على الساحة العربية»، كما اوردت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا).

واضافت الوكالة ان الحديث ركز على «مجريات الاحداث في المنطقة وحرص سورية وقطر على تحقيق الامن والاستقرار فيها، كما جرى عرض العلاقات الثنائية في المجالات كافة والمشاريع الاستثمارية القطرية في سورية».

الرئيس اللبناني اميل لحود يستقبل وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في بيروت امس (ا ف ب)

مركز عدالة: منع الشيخ صرصور من المشاركة في الانتخابات الاسرائيلية غير قانوني

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

قدم مركز عداله امس الاربعاء ردا الى لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية على طلب منع الشيخ ابراهيم صرصور والقائمة العربية الموحدة ـ العربية للتغيير من المشاركة في الانتخابات القادمة للكنيست.

وكانت اربع جهات هي الليكود، وباروخ مارزل، والمفدال، وحركة الخط الصهيوني قد تقدمت يوم السادس عشر من الشهر الجاري الى لجنة الانتخابات المركزية بطلبات لمنع الشيخ ابراهيم صرصور والقائمة التي يترأسها من المشاركة في الإنتخابات القادمة.

واعتمدت الجهات الاربع المذكوره على الاقوال المنسوبه الى الشيخ ابراهيم صرصور خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد بمشاركته في الرابع عشر من الشهر الجاري، بأنه يدعو الى اقامة خلافه اسلامية في اسرائيل، وانه يدعم حركة حماس.

وادعى مركز عدالة في رده، بواسطة المحامي مروان دلال، الذي يمثل الشيخ ابراهيم صرصور والقائمة العربية الموحدة ـ العربية للتغيير في هذه الاجراءات، بأنه لا اساس قانونيا وحقائقيا للطلبات المقدمة ضد الشيخ صرصور والقائمة.

وتم التأكيد في الرد على أن بعض وسائل الاعلام العبريه والتي تم الاعتماد عليها لتقديم الطلبات الى لجنة الانتخابات العامه قد شوهت مواقف الشيخ صرصور، لا سيما انها تشمل اقتباسات متناقضة للشيخ من وقائع نفس المؤتمر الصحافي. كما تطرق الرد الى استفتاء اجري خلال العام 2005 من قبل د. مينا تسيماح مع شريحة واسعة من الصحافيين الاسرائيليين والذي بين انه ليس اقل من 30 % منهم يؤكدون ان تشويه الاقتباسات هي ظاهرة واسعة ومتفشية في الصحافة الاسرائيلية.

وبين الرد أن موقف الشيخ صرصور خلال المؤتمر الصحافي المذكور كان الاشارة الى اهمية الوحدة بين التيارات العربيه المختلفة في اسرائيل، واستحضر في هذا السياق نموذج الوحدة العربية في البلاد العربية وازدهاره في ظل نظام الخلافة الاسلامية.

واضاف الرد بأن موقف الشيخ صرصور ضد الاحتلال الاسرائيلي واضح ولا لبس فيه، وان هذا الاحتلال هو مصدر العنف، وخروقات حقوق الانسان، وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. كما شدد الشيخ صرصور على ان من واجب الحكومة الاسرائيلية احترام خيار الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1967 الذين انتخبوا باغلبيتهم حماس الى المجلس التشريعي، وان سياسة التجويع التي تنتهجها اسرائيل لمعاقبة الشعب الفلسطيني على خياره ستعود بنتائجها السلبية على اسرائيل ايضا وليس على الفلسطينيين فحسب.

وأكد عدالة ان كل الطلبات المقدمه لمنع الشيخ صرصور من المشاركة في الانتخابات لا ترقى للحد الادنى المطلوب قانونيا، لا سيما انها تتعلق بالغاء حقين اساسيين ودستوريين هما الحق بالترشح وحق الانتخاب. كما اشار عداله الى الاخطاء القانونية العديدة، جوهريا واجرائيا، في هذه الطلبات والتي من شأنها ان تؤدي بها نحو الإبطال.

وستعقد لجنة الانتخابات المركزية يوم 28,2,2006 جلسة لمناقشة الطلبات المذكوره والرد عليها.

خشية محاسبة حكومة حماس التي اعلنت التزامها بمكافحة الفساد:

انضباط شديد في الوزارات والمؤسسات الفلسطينية والتزام كامل بالدوام

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تشهد الوزارات والمؤسسات العامة الفلسطينية حالة من الالتزام في صفوف الموظفين قل نظيرها، وذلك بعد فوز حركة المقاومة الاسلامية «حماس» في الانتخابات التشريعية وتكليفها بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة.

وتعج الوزارات والمؤسسات بموظفين لم يكونوا معروفين من قبل زملائهم، اما لشدة تغيبهم واما لأنهم لم يداوموا سابقا، الا انهم الآن ملتزمون بالدوام الوظيفي بشكل كامل خوفا من المساءلة والمحاسبة من قبل الحكومة القادمة، وبعد ان فقدوا من كان «يتستر عليهم» وفق ما اكد بعض الموظفين في القطاع العام لـ«القدس العربي»، مشيرين الى ان الزملاء الذين ظهروا فجأة كانوا من فئة المدعومين من قبل قيادات ومسؤولين في حركة فتح.

وقال مسؤول في رئاسة الوزراء الفلسطينية ان الوزارات تشهد حالة انضباط قل نظيرها في الماضي، مشيرا الى انه اصبح هناك التزام بأدق التفاصيل في الشؤون المالية خوفا من الوقوع تحت طائلة القانون في ظل الحكومة الجديدة التي ستشكلها «حماس».

واوضح المسؤول الذي رفض ذكر اسمه بان الموظفين في الشؤون المالية في جميع الوزارات الفلسطينية باتوا يلتزمون باصدار الفواتير الرسمية واستلامها بشأن اي اجراء مالي، كما انهم ملتزمون بدوامهم. ومن اللافت ان الموظفين «الجدد» اصبحوا يأتون قبل موعد الدوام ويغادرون مكاتبهم بعد انتهائه رسميا بساعة او اكثر للبرهنة على التزامهم بوظائفهم، خشية من محاسبة حكومة حماس التي تعهدت بمحاربة الفساد واجراء عمليات اصلاح في جميع الشؤون الفلسطينية، ورغم ان الحركة نفت عزمها فصل 40 ألف موظف من المحسوبين على فتح.

وكان سامي أبو زهري المتحدث باسم حماس نفى الليلة قبل الماضية التقارير التي نشرتها وسائل اعلام اسرائيلية عن عزم الحركة فصل ما يقرب من 40 ألف موظف في السلطة الفلسطينية من المحسوبين على حركة فتح مؤكداً أن هذه المعلومات «عارية عن الصحة وليس لها علاقة بالواقع». وقال أبو زهري «إن حركة حماس لن تقدم على فصل أي موظف في السلطة الفلسطينية» مشيراً في الوقت نفسه إلى أن المجلس التشريعي سينظر في التعيينات والترقيات التي جرت خلال الفترة الانتقالية وذلك حسب ما ينص عليه القانون الفلسطيني وطبقا للمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، كما سينظر «في الوظائف الوهمية المتكدسة والموظفين الذين يتقاضون أكثر من راتب من ميزانية السلطة لان ذلك يشكل عبئا مالياً كبيراً على الموازنة ويحرم العديد من المواطنين العاطلين عن العمل من الحصول على وظائف».

من جهتهم، يحاول بعض عناصر فتح اثارت ردود فعل غاضبة حيال القرارات التي تتخذها حماس حيث تظاهر العشرات من أعضاء وعناصر حركة فتح امس أمام مقر المجلس التشريعي في رام الله وغزة احتجاجا على قرار الدويك فصل أمين عام المجلس إبراهيم خريشة الذي خاض الانتخابات التشريعية وفشل فيها فتم تعيينه امينا عاما للمجلس التشريعي بقرار من الرئيس السابق للمجلس، وندد المتظاهرون بطرد الدويك لخريشة من مكتبه أمس الاول، وهو ما نفته حماس، وهتفوا بشعارات ضده وضد المجلس التشريعي الذي تسيطر حركة حماس على الاغلبية فيه. وكانت مصادر فلسطينية قد ذكرت أن دويك وصل إلى مقر التشريعي أمس الاول ومعه عشرة من المرافقين المسلحين وأبلغ خريشة أنه مفصول من منصبه ما أسفر عن خلافات حادة في المواقف بين حركتي حماس وفتح.

ومن جهته أكد روحي فتوح أن ما قام به الدويك مخالف للقانون الأساسي ولصلاحيات رئيس المجلس. واضاف قائلا «إذا أراد أن يطعن في قانونية قرارات المجلس السابق كان عليه أن يتبع الطرق القانونية والأصول المتبعة، وذلك بعرض الأمر على المحكمة العليا باعتبارها محكمة دستورية وقرار المحكمة في أي حال سيكون ملزماً للمجلس الحالي».

ومن جهته اكد الدكتور عبد الرحمن أبو النصر نقيب المحامين الفلسطينيين السابق أن ما قام به عزيز الدويك لا يمثل أداء سلطة لمهامها وإنما من شأنه أن يعكس حالة انقلاب على الوضع القائم في السلطة الوطنية الفلسطينية، محذراً من أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى احتكاك غير محمود نأمل أن نبتعد عنه خاصة من رئيس المجلس التشريعي أو من الأعضاء.